

الإفلاس من أجل لبنان: في محاسن التوقف عن الدفع

عامر محسن*

هناك خَبْران يجب أن يعرفهما كل مواطن لبناني في ما يتعلق بالمالية العامة: الخبر الجيد هو أن الميزانية تحقق فائضاً أولياً، بمعنى أن الضرائب التي تقتطعها الدولة من مواطنيها ومن الاقتصاد - وهي وصلت إلى ما يقارب العشرة مليارات دولار عام 2011 - تكفي لتسديد كامل النفقات التشغيلية للدولة، ورواتب موظفيها، إضافة إلى الإنفاق الاستثماري الهزيل، إلخ... بل وإن فائضاً أولياً يتحقق، وهو قارب الملياري دولار عام 2011؛ الخبر السيئ هو أن هذا الفائض يتبخّر، بل ويستحيل إلى عجز يفوق الثلاثة مليارات دولار، تُضاف سنوياً إلى مديونتنا، ما أن ندخل في الحساب خدمة الدين العام، وهي كلفة تزيد على الأربعة مليارات دولار، أي بمعدل ألف دولار سنوياً لكل مواطن. لو شئنا أن نترجم هذه الأرقام على نحو ملموس، يمكننا القول بأنّ على كل عائلة لبنانية - في المعدل - أن تدفع ما يقارب الخمسمئة دولار شهرياً، ضرائب للدولة، فقط حتى تدفع الفوائد على الديون التي راكمتها حكوماتنا خلال العقدين الماضيين. هذا العبء الثقيل يجري تمويله على نحو أساسي، كمعظم مصادر الخزينة، لا من ضريبة الدخل التصاعدي، ولا من الموارد الطبيعية التي لا نملكها، بل من الضرائب غير المباشرة التي تصيب كل المواطنين: استيراد المحروقات والسيارات، الخلوي والانترنت (وفاتورة الخلوي والانترنت في لبنان - كفاتورة الوقود - جُلّها ضريبة لخزينة الدولة، وليست بدلاً عن خدمة رأسمالية)، والرسوم والمكوس المختلفة التي تفرض على الاستيراد والمعاملات. تُضاف إلى هذه الأكاليف المباشرة الكلفة غير المباشرة التي تحمّلها الدولة للمواطن اللبناني بسبب عجزها عن (أو رفضها) تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، من الخدمات الاجتماعية، إلى تأمين الكهرباء والنقل العام، إلى التعليم اللائق، إلخ...

أنا أحاجج هنا بأنّ هذا المثلث الاستغلالي - الذي أنشئ في التسعينيات وتضخّم حتى خرج عن السيطرة - والمكوّن من النظام الضريبي والمصارف ودافع الضرائب، والقائم على استخراج القيمة من الاقتصاد وتحويلها، على نحو أساسي، إلى المصارف اللبنانية عبر وساطة الدولة، لم يعد قابلاً للاستمرار، وهو صار سلسلة ثقيلة تكبل أعناقنا جميعاً، وتدفع بلادنا دفعا صوب الانفجار المحتوم.

في جذر المأزق

إنّ الانجاز الأساسي لفؤاد السنيورة، والدور

التاريخي الذي أدّاه في الاقتصاد اللبناني، تمثّلاً في نجاحه بتحويل الدولة اللبنانية إلى أداة «استخراجية» فعالة. بمعنى أن «الحضة» التي تقتطعها الدولة من الاقتصاد اللبناني قد ارتفعت ارتفاعاً دراماتيكياً منذ أواسط التسعينيات، حين استلم رفيق الحريري إدارة الاقتصاد، إلى اليوم - حتى وصلت إلى ما يقارب ربع الناتج العام للبلد، وهي نسبة هائلة بالنسبة إلى بلد من العالم الثالث لا يملك موارد طبيعية، ومخيفة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر هذه العائدات لا تتأتى من ضرائب تصاعديّة أو من أرباح الشركات. هذا التوسّع في القدرة الاستخراجية للدولة (أي، بمعنى آخر، الزيادة المستمرة للضرائب وللرسوم، التي خلّفت للسنيورة ذكرى عميقة لن تزول لدى الفئات الشعبية في لبنان) كان ضرورياً من أجل التوسّع في الاقتراض، بغية تمويل الإنفاق الجنوني خلال التسعينيات. رفيق الحريري، بالطبع، لم يخترع الفساد في لبنان، لكنّه، عبر التوسّع غير المحسوب في الإنفاق، أعطى بطانته وحلفاءه في الطبقة السياسية إمكانات وقنوات وموارد للفساد لم يكن يحلم بمثلها «السلطان» سليم الخوري أو كامل الأسعد، أو حتى أمين الجميل - حين كانت ميزانية الدولة بكاملها تقل عن ثمانية بالمئة من الدخل القومي.

من هنا، بالتحديد، يمكننا أن نبدأ بالتاريخ المازق الذي وقعنا فيه، ولانقلاب الراديكالي في شكل الدولة اللبنانية ودورها في الاقتصاد، من دولة ميشال شبعا الليبرالية (فعالاً) وغير التدخلية، التي تترك المواطن الفقير في فقره، إلى دولة فؤاد السنيورة التي لا تكتفي بترك المواطن في حاله، بل تمدّ يدها إلى جيبه وتنازعه في رزقه وفي لقمة عياله. المسألة لا تحتاج إلى شرح كثير حتى نفهم أن النظام الحالي غير قابل للاستمرار، ولا يحقّ له أصلاً أن يستمر. وإن كان منكم من لا يمشي في الشوارع ولا يستمع إلى كلام الناس، فليفهم الوضع على النحو التالي:

لبنان اليوم جنة للأثرياء وجحيمٌ لا يُحتمل لغيرهم. من كان دخله محدوداً، سائق سيارة أجرة مثلاً لا يزيد دخله الشهري على ألف دولار، فهو يدفع - بين كلفة الوقود والهاتف والكهرباء وجرمك السيارة - أكثر من أربعين بالمئة من دخله، جُلّها حوّة تفرضها الدولة عليه حتى تمول الدين المتراكم، وهي لا تدفع له، في المقابل، شيئاً. أما من كان دخله مرتفعاً، فلنقل عشرة آلاف دولار في الشهر، فإن كل هذه الرسوم والضرائب لن تمثّل سوى نسبة زهيدة من راتبه، وهو شبه معفى من ضريبة الدخل الهزيلة وباقي الضرائب الرأسمالية. هو بهذا المعنى، على عكس الموظف الكادح، يأخذ من

البلد أكثر بكثير مما يُعطيه. لهذا السبب بالذات فإنّ لبنان جنة للأثرياء: الطقس جميل والطعام لذيذ والضرائب مضحكة، وأنت، إن كنت ثرياً في لبنان، فإنّ المال تتبعه السلطة والعلاقات، وستشعر بسرعة بأنك تملك المكان، حتى القانون لن يكون موجوداً بالنسبة إليك - إلا حين يكون في خدمتك. حتى تكتمل المعادلة، ومع وجود نظام السرية المصرفية، فإنّ الكثير من المدخيل والأرباح لا تبلغ أصلاً إلى وزارة المال، ومن شبه المستحيل أن تعرف بها الدولة، فلا يدفع الضريبة عليها إلا من كان شديد النزاهة أو شديد الغباوة (واللبنانيون - وخاصة الأثرياء منهم - غير معروفين بالغباوة، وسمعتهم في مجال النزاهة قديمة ومستحقة).

المصيبة الحقيقية لم تكن فقط في الاستدانة غير المحسوبة التي جرت في التسعينيات، بل في الوسائل التي استُعملت (اقرأ: أهدر) من أجلها كل هذا المال. لا يتوافر في لبنان اليوم، بعد كل المشاريع الإعمارية وعشرات المليارات التي صُرفت، قطاع واحد منتج

لبنان اليوم جنة للأثرياء وجحيم لا يحتمل لغيرهم

وتنافسي وقادرٌ على التصدير والنمو وخلق القيمة والوظائف. هذا هو العار الحقيقي على التجربة الاقتصادية الحريية، وليس فقط الهدر والإفلاس، وعدم اكتمال الأعمار في أي من القطاعات الأساسية بعد أكثر من عشرين سنة على انتهاء الحرب.

على سبيل المثال، يستسهل الكثيرون اليوم انتقاد إدارة قطاع الطاقة في لبنان والسخرية من جبران باسيل وسياساته وتصريحاته، لكن لا أحد، لا أحد، يرفع صوته في خضم هذا النقاش الحيوي لينسأل عن العبقرى الذي قرّر، في أواسط التسعينيات، أن نصرف مئات ملايين الدولارات التي لا نملكها حتى نبني معامل كهرباء تشغل على الغاز الطبيعي في لبنان! أيّ مجنون يبني معامل تعمل على الدورة المدمجة، من أحدث (وأغلى) ما خرجت به التكنولوجيا، في بلد لا يملك غازاً، ولا امداداً مضموناً للغاز، ولا حتى شبكة لنقل الغاز في أراضيه؟ (تحلّلوا أنهم اعتمدوا على وجود «اتفاقية» مع مصر لتوريد الغاز المصري بحلول أواخر التسعينيات، من نوع المعاهدات العربية التي توفّع خمسين مرّة ولا تنفذ مرّة واحدة، وبناءً على هذه «الضمانات»

بكركي ومعظم القيادات المسيحية من التيار الوطني الحر والمردة وحزب الكتائب الداعمة للقانون الأرثوذكسي، الذي من شأنه تأمين عدالة التمثيل وتحقيق المناصفة الفعلية داخل الندوة النيابية، وحده جعجع وقف ضده خارجاً إجماعاً مسيحياً نادراً، ومنتصلاً من وعد قطعه لا لسيد بكركي فحسب إنما لكل الشخصيات وممثلي الأحزاب والتيارات المسيحية، التي اتصلت به أو قامت بزيارته. موقف غريب ينبغي التوقف عنده ملياً ودراسته بعناية لتبيان الأسباب الكامنة وراءه، والدوافع الحقيقية التي أملت عليه ذلك، والتي جعلت منه حضان طرودة للنفاذ إلى القلب المسيحي والانقلاب على كل تعهدهاته، ضارباً عرض الحائط بمصلحة المسيحيين ومطالبهم التي كانت على بعد قوسين أو أدنى من التحقق. وقبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغي لنا قراءة القانون الأرثوذكسي - موضع الجدل -، والتعمّن فيه وذلك بغية معرفة ملامته أو عدمها لتوجهات القوات وطروحاتها ومصالحها.

من البديهي القول إنّ القانون الأرثوذكسي في حال تطبيقه، يؤمن عدالة التمثيل للمسيحيين كل المسيحيين، ويؤمن لهم الإتيان بكل ممثليهم بأصواتهم وحدهم، وذلك دون منة من أحد. هذا على الصعيد

رهنا مستقبلنا الطاقوي في لبنان). الحلّ لقطاع الكهرباء، حينذاك، لم يكن يحتاج إلى علماء ذرة ولا إلى سحرة: كان علينا، ببساطة، أن نبني معامل توليد تشتغل على الفحم الحجري، وهي رخيصة وتبني بسرعة ووقودها مضمون وزهيد الثمن. كنا نتمكن، خلال سنوات قليلة، من تأمين قدرة إنتاج أساسية تكفي حاجة البلد، وبكلفة تنافسية



إسقاط «الأرثوذكسي»: ذاب الثلج وبان العرج

حبيب البستاني*

وهل تسأل القوات عن موقفها؟ المكان قصر بعبدا، الكلام للدكتور سمير جعجع بعيد اجتماعه مع دولة العماد ميشال عون، وذلك رداً على سؤال صحافي عن موقفه من اتفاق الطائف. ومن ثم كان ما كان مما يعرفه كل اللبنانيين من تأييد ودعم لا متناهٍ لهذا الاتفاق، وصولاً إلى المشاركة العسكرية في

إزاحة العماد عون، الذي كان يقف مع الأكثرية الساحقة من المسيحيين حائلاً دون تحقيقه. يومها كانت القوات بحاجة إلى دعم وغطاء مسيحيين، أيّهما لها ما كان يعرف بتجمع النواب الموارنة المستقلين من جهة، ومن جهة ثانية موقف بكركي المتمثل في نيافة البطريك صفيّر آنذاك، الذي جعل من ضرورة إزاحة عون شغله الشاغل وهمه الأول. ما أشبه اليوم بالأمس، فبالرغم من موقف

الوطني، أما على صعيد الطوائف المسيحية، فإن من شأن تطبيق هذا القانون إلغاء أحادية التمثيل، فالنسبية تسمح بتمثيل كل فريق أو حزب أو تيار كل حسب حجمه الشعبي. وهكذا فإن الترجمة العملية في أفضية جبيل وكسروان والمثمن على سبيل المثال تعني تقاسم المقاعد النيابية بين التيار الوطني الحر والأحزاب المسيحية الأخرى المنضوية في تجمع 14 آذار أو المستقلين، وهذا من شأنه كسر حصرية العماد عون وبالتالي زيادة عدد نواب القوات والكتائب وحلفائهما. وهكذا نرى أن هناك مصلحة للمسيحيين ومصالح للقوات في تطبيق هذا القانون، فكيف يرفض الدكتور جعجع قانوناً انتخابياً يلبي طموحات القوات ويؤمن مصالحها ويجعلها قوة برلمانية مهمة لها كلمتها ووزنها، بغض النظر عن تحالفاتها النيابية أو السياسية. أوليس من الغباوة السياسية أن يتولى شخص ضرب مصالحه الانتخابية والسياسية، وحرمان حزبه المشاركة في الدفاع عن حقوق المسيحيين، التي لطالما تغنى بحصرية الدفاع عنها، أوليس هو القائل إن أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار؟ لكن سمير جعجع هو نفسه سمير جعجع، مهما يكن لقبه المهني أو السياسي أو الفلسفي، ومهما يكن الزمان والمكان اللذان

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلي شلموب، وفيق قانصوه ■ اقتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسن عليف ■ مجتمع: مهدي زراقت ■ عالم: حسام كفتاني ■ ثقافة: وائل امه الاندري

■ المدير الفني: اميل منعم

■ رئيس مجلس الإدارة: ابراهيم الامين ■ الإدارة المالية: فادي خليك ■ الموارد البشرية: ريم اسماعيل

■ المكاتب: بيروت - فسادات - شارع جونان - سنتر كوكورد - الطابق السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب 5963/113 ■ www.al-akhbar.com

■ الاعلانات: Tree Ad 01/611115 03/252224 ■ التوزيع: شركة اللوانك 01/666314 03/828381

الخبر

تأسست عام 1953
تصدرت شركة «الخبر بيروت»

رئيس التحرير: المؤسس
جوزف سلحانة
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير
انسجي الحاج

رئيس التحرير: المدير المسؤول
ابراهيم المين